

مكتبة

ويل كيمليكا

أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع

ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام

الناشر: عالم المعرفة، الكويت ٢٠١١

من منظومة استعمارية لتفتيت عضد الدولة العربية القطرية، أو جزء من خطاب استشراقي يفضل التعامل مع المجتمعات العربية من خلال المنظومة الانثروبولوجية وليس السوسولوجية. إلا أن هذا الإهمال لموضوعة الأقليات من خلال العزوف عن التعاطي معها فكريا ونظريا وسياسيا، ساهم في عدم اكتمال مشروع الدولة الوطنية والمواطنة العربية الحديثة. واعتقد أن ترجمة الكتاب يمثل مساهمة فكرية هامة من قبل «عالم المعرفة» في إحياء موضوع الأقليات في العالم العربي، ليس من أجل تعميق عدم الاستقرار السياسي، بل على العكس من أجل ترسيخ الاستقرار ومفهوم المواطنة والمساواة بين المواطنين في الدولة العربية الحديثة. ولا أقصد فقط الأقليات اللغوية، العرقية، القومية

التعددية الثقافية (Multiculturalism) منظومة فكرية ونظرية للتعامل مع المجتمعات غير المتجانسة، منظومة فكرية تبنيتها دول وتيارات سياسية - فكرية للتعامل مع واقع وجود أقليات لغوية، قومية، عرقية ودينية في مجتمع الأغلبية. وهي منظومة أكاديمية يستعملها علماء الاجتماع والسياسية والفلسفة السياسية في تحليل علاقات الأغلبية المسيطرة والدولة القومية مع الأقليات والجماعات المهمّشة.

ظل موضوع الأقليات في العالم العربي موضوعا هامشيا في الخطاب السياسي العربي، وتم التعامل معه من خلال المنظور الاستعماري، أو الخوف من الوقوع في الشرك الاستشراقي، وكأن الحديث عن موضوعة الأقليات جزء

أن أهم كتاب كتبه كيمليكا حول الموضوع هو كتابه «Multicultural Citizenship»، في بداية التسعينيات.

إن استخدام مصطلح «أوديسا»، يحمل بذاته دلالة رمزية كبيرة، الأوديسا هي الملحمة الثانية للشاعر اليوناني هوميروس، وهي تصف الرحلة الصعبة، التي استمرت عشر سنوات، للقائد اليوناني أوديسيوس خلال رجوعه من طروادة إلى اليونان، ويمر بطريقه بالكثير من الصعاب والأهوال حتى يستقر به الحال أخيراً في بلاده. إن استعمال كيمليكا للأوديسا لوصف مسيرة التعددية الثقافية يحمل هذه الدلالة، من حيث صيرورة المصطلح والمنظومة والمراحل التي مرت بها والصعاب التي تواجهها، حتى أصبحت منظومة هامة في الفكر والممارسة السياسية.

لا يخفى على من يقرأ أدبيات كيمليكا وآخرها هذا الكتاب أن كيمليكا ينظر للتعددية الثقافية الليبرالية، بوصفها محاولة نظيرية للدمج بين الحقوق الجماعية والحقوق الفردية، الدمج بين الفردانية والجمعية، بين الدولة الليبرالية والدولة الجمهورية. هل حقاً يمكن الحديث عن تعددية ثقافية ليبرالية، اعتقد أن هذا هو التحدي الأساسي الذي يواجه كيمليكا في إنتاجه المعرفي، كما أنه التحدي الفكري الأساسي للذين ينظرون

في الدولة العربية فحسب، بل أيضاً أقليات المهاجرين وهي أقليات مستحدثة في الجسم العربي وتحتاج إلى تعامل سياساتي جديد.

لوهلة الأولى يبدو أننا نتحدث عن منظومة واحدة للتعددية الثقافية، أو تأويل وتطبيق واحد لهذه المنظومة، إلا أنه في الواقع هنالك تنظير لمنظومات مختلفة للتعددية الثقافية، وتأويل متعدد لها حسب المرجعية السياسية والفكرية لصاحب التأويل، هنالك تأويل من طرف الدولة القومية، أو من طرف الأقلية، وأي نمط من الأقليات؟ فهنالك تأويلات كثيرة للتعددية الثقافية حسب نمط الأقليات، أقلية أصلية أو أقلية مهاجرة.

ويل كيمليكا، هو أحد أهم المنظرين والفلاسفة الذين ساهموا في إثراء النقاش والتنظير حول التعددية الثقافية، وكتابته الحالي «أوديسا التعددية الثقافية» يعتبر كتاباً تنويعياً، إن صح التعبير، لمشروعه الفلسفي حول التعددية الثقافية، طبعاً لم يقصد كيمليكا أن يكون كتابه كذلك، ولكن من يقرأ إنتاجه الأكاديمي والعلمي حول الموضوع يجد أن هذا الكتاب نتاج وخلاصة هذا المشروع، وترجمة هذا الكتاب للغة العربية هي خطوة إيجابية في استحضار هذه المنظومة الفكرية على الواقع العربي، رغم أن هذا الكتاب ليس أهم ما كتبه كيمليكا، فأعتقد

للإنسان. إذا كانت التعددية الثقافية كما يقول كاميرون تهدف إلى تحقيق كل ذلك، فإنها إذاً أداة سيطرة على الأقليات وليست أداة للحفاظ على الهوية الثقافية، وعلى الرغم من أن نتائجها كانت معاكسة كما يحذر من ذلك كاميرون. كيف رغبت الدولة البريطانية إنتاج هوية واحدة (ليبرالية بطبيعة الحال) في ظل تطبيق التعددية الثقافية؟

تنطلق التعددية الثقافية من الاختلاف بين الهويات المختلفة للمجموعات الثقافية وأفرادها. وإذا استحضرننا إنتاج كيمليكا فإنه يعتقد بضرورة إنتاج هوية مدنية واحدة تعتمد على القيم الديمقراطية، وذلك من خلال مناهج التعليم للمواطنة، وليس بناء هوية ليبرالية أحادية. على كل حال، يعترف كيمليكا بعدم امتلاكه لنظرية متكاملة حول التعددية الثقافية الليبرالية، يقول:

«ولسوء الحظ، أنا لا اعتقد أننا نملك بالفعل نظرية يمكن العمل بها للتسلسل المناسب للتعددية الثقافية الليبرالية، والواقع لا اعتقد أن لدينا الأساس العملي المطلوب لبناء مثل تلك النظرية، ونحن ببساطة لا نعرف الشروط المسبقة التي نحتاج إليها لتمكين العملية الناجحة ذات الجوانب المختلفة من التعددية الثقافية الليبرالية من أجل أنواع مختلفة من جماعات الأقلية» (ج ٢، ص: ١٦٩).

للتعددية الثقافية في التعاطي مع هذه المنظومة. ما يحاول كيمليكا أن يدعيه هو أن التعددية الثقافية لا يمكن أن تضمن حقوق الأفراد إلا إذا انتظمت تحت كنف المنظومة الليبرالية. لأن التعددية الثقافية في غياب السقف الليبرالي قد تضطهد الأفراد. وقد تخرج المجموعة على الفرد كشخص وككيان باسم الحفاظ على الخصوصية الثقافية، وهو ما يخشاه دعاة التعددية الثقافية الليبرالية.

صدر الكتاب باللغة الإنجليزية في العام ٢٠٠٧، وتمت ترجمته في العام ٢٠١١، في هذا العام بالذات تكلم أكثر من زعيم أوروبي عن فشل سياسة التعددية الثقافية، دافيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا قال: «سياسية التعددية الثقافية فشلت، ولم تقرب الشباب المسلم من مواقف ليبرالية». قبل كاميرون أبدى كل من ساركوزي الرئيس الفرنسي، وميركل المستشارة الألمانية هذا العام تحفظهم على التعددية الثقافية، لا بل أن كاميرون ذهب بعيداً وطالب بتطبيق توجه ليبرالي متشدد.

تبنت بريطانيا سياسات تعددية ثقافية في سنوات الستينات، إلا أنها لم تنجح، كما يقول كاميرون، في تربية أبناء المجموعات على القيم الديمقراطية والليبرالية ودمجهم بالشكل الصحيح وبناء هوية واحدة تحترم حقوق

السادس إلى التجربة الأوروبية، ويتطرق الفصل السابع إلى التحدي العالمي، ويستعرض الفصل الثامن الخلاصة والطريق إلى الأمام، وفيه يقر كيمليكا بغياب نظرية حول مفهوم التعددية الثقافية الليبرالية.

يفارق كيمليكا بين خطاب حقوق الإنسان وخطاب حقوق الأقليات، ويعتقد أن خطاب حقوق الإنسان الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية كان يهدف بالأساس إلى توحيد خطاب حقوق الأقليات الذي كان مهيمنا قبل الحرب العالمية الثانية، ويعتقد بوجود مصلحة آنذاك لتغيير خطاب حقوق الأقليات لأنه ساهم في غياب الاستقرار في الدول القومية وأدى مثلاً إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. عاد خطاب حقوق الأقليات من جديد في الثمانينات، بالأساس نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي والخوف من عودة عدم الاستقرار في حالة عدم إعطاء حقوق جماعية للأقليات التي عاشت تحت كنف الاتحاد السوفييتي. ولكن، هذه المرة، ظهر بقوة خطاب حقوق الأقليات الأصلية، حيث أدرجت حقوق السكان الأصليين في موثيق وبنود العشرات من المنظمات الدولية، والإقليمية، والمحلية، وهذا كدلالة على التفريق بين حقوق الأقليات عموماً، وبين حقوق الأقليات الأصلية. قبل نشوء التعددية الثقافية كانت سياسات

أهم تصريح قاله كامبيرون كان «إن بريطانيا تحتاج إلى هوية قومية قوية»، مقولة حاولت التعددية الثقافية أن تتحداها. من خلال الادعاء أن الدولة القومية التي أرادت إقصاء (في الكتاب يستعمل المترجم كلمة استبعاد) أو صهر (المترجم يستعمل كلمة استيعاب) الأقليات قد ساهمت في غياب استقرارها السياسي والاجتماعي.

يقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب، يعالج الباب الأول إعادة تدويل علاقة الدولة بالأقليات، وتشمل المدخل، أما الفصل الثاني فيعالج السياق الدولي المتغير: من حقوق الإنسان الشاملة فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حقوق الأقليات بعد الحرب الباردة. أما الباب الثاني وهو باعتقادي أهم باب في الكتاب فيعالج مفهوم التعددية الثقافية الليبرالية، ويبدأ الفصل الثالث بنقاش أشكال التعددية الثقافية الليبرالية، أما الفصل الرابع فيعالج أصول التعددية الثقافية الليبرالية والمصادر والشروط المسبقة، والفصل الخامس والأخير في هذا الباب يقوم على تقييم التعددية الثقافية الليبرالية من الناحية العملية.

في الجزء الثاني من الكتاب باب واحد بعنوان مفارقات في الانتشار العالمي للتعددية الثقافية الليبرالية، حيث يتعرض الفصل

جاءت التعددية الثقافية وخطاب حقوق الأقليات لإعطاء الأقليات وخصوصا الأصلية منها حقوقا هضمتها الدولة القومية الحديثة التي تماهت مع المجموعة المسيطرة. وكما يشير كيمليكا فان خطاب حقوق الأقليات أعيد إحياءه في الثمانينات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحديدا وبروز المسألة العرقية والقومية للشعوب التي عاشت تحت سيطرة الإمبراطورية السوفييتية. وقد نشأ اهتمام اوروبي خاص في موضوع حقوق الأقليات بسبب التأثيرات الممكنة لهذه المسألة في شرق أوروبا وروسيا على الدول الغربية، وعملت المنظمات الأوروبية على تحسين العلاقات بين الدولة والأقليات في بلاد ما بعد الشيوعية في ثلاثة مسارات، أولا: تعميم أفضل الممارسات، وعلى رأسها إعطاء حكم ذاتي إقليمي للأقليات وبالذات أقليات الوطن (ج ٢، ص: ٢٤)، ثانيا: تشكيل الحد الأدنى من المعايير، وذلك من خلال وضع معايير ومقاييس قانونية واضحة قانونية وشبه قانونية، والتي من المتوقع أن تلتزم بها دول ما بعد الشيوعية وتتولى مراقبة تنفيذ هذه المعايير العديد من الهيئات الدولية (ج ٢، ص: ٣٩). ثالثا: التدخل في حالات معينة. وينطلق مبدأ التدخل من خلال محاولة لتدويل قضايا الأقليات، ويشير كيمليكا إلى

الدولة القومية تهدف إلى بناء الهوية القومية والثقافية لمجموعة الأغلبية وإقصاء ثقافة الأقلية وتهميشها سياسيا واقتصاديا. وتشمل هذه السياسات (ج ١، ص: ٨٣-٨٤):
 أولا: تبني قوانين اللغة الرسمية والتي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على أنها اللغة القومية الرسمية الوحيدة، وبذلك فهي اللغة الوحيدة التي تستعمل في الحيز العام.
 ثانيا: بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي يقدم الرواية التاريخية والقومية للمجموعة المسيطرة.
 ثالثا: مركزية القوة السياسية، واستبعاد أشكال السيادة والحكم الذاتي التي تمتعت بها جماعات الأقليات تاريخيا. رابعا: نشر لغة المجموعة المسيطرة وثقافتها من خلال المؤسسات الثقافية القومية، بما في ذلك وسائل الإعلام القومية والمتاحف العامة.
 خامسا: تبني رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة. سادسا: إنشاء نظام قانوني وقضائي موحد، يعمل من خلال لغة المجموعة المسيطرة وتراثها القانوني. سابعا: تبني سياسات استيطان لصالح الجماعة القومية المسيطرة. ثامنا: تبني سياسات الهجرة التي تتطلب معرفة باللغة والتاريخ القومي كشرط للحصول على المواطنة. تاسعا: الاستيلاء على الحيز العام التي كان يملكه السكان الأصليون.

المعرفية من التصنيف ترتبط أيضا بموقعي كابن للأقلية الفلسطينية التي بقيت في وطنها داخل الخط الأخضر، تعيش الأقلية الفلسطينية داخل الدولة اليهودية التي تمارس كل سياسات الإقصاء التي ذكرها كيمليكا في صفحات كتابه، لا بل إذا أخذنا سلم مطالب الأقلية التي وضعها كيمليكا من رقم ١ والذي يمثل أعلى درجات المطالب وهو الانفصال، إلى رقم ٩ وتمثل قبول الأغلبية بوضع لافتات الشوارع بلغة الأقلية (ج ٢، ص: ٣٦)، تترنح الأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، بين المطلب الثامن والتاسع.

كما ذكرت فان نقدي الأساسي يتمثل أولا في غياب ذكر للأقلية الفلسطينية في كل صفحات الكتاب، ذكر كيمليكا في صفحاته غالبية الأقليات في العالم على اختلافها الأصلية، القومية والمهاجرة، ولم يتم التطرق إلى واحدة من أهم الحالات الدراسية المميزة وهي الأقلية الفلسطينية في الدولة اليهودية، وهذا أمر لا أجد ما يفسره معرفيا على الأقل، وأرجو ألا يكون المانع سياسياً.

أما المآخذ الثاني وهو الأكثر أهمية فيتعلق بحصر مفهوم الأقلية الأصلية في نمط السكان الأصليين مثل الهنود الذي رضخوا للمستعمر وتخلوا عن حقوقهم القومية، وفي مركزه حق تقرير المصير، واكتفوا بالعيش في محميات

عمليتين متوازيتين لتدويل علاقات الدولة مع الأقلية: الأولى مراقبة دول ما بعد الشيوعية من حيث قبولها لمعايير حقوق الأقلية، والثانية مراقبة دول ما بعد الشيوعية من حيث تهديداتها المحتملة للاستقرار الإقليمي (ج ٢، ص: ٨٢).

إن نقدي الأساسي لإنتاج كيمليكا في اوديسيته يتعلق في تفريقه بين ثلاثة أنماط من الأقليات، الأقليات الأصلية، الأقليات التي يسميها الأقليات القومية الثانوية، والأقليات المهاجرة. يحصر الكاتب مفهوم الأقلية الأصلية بأقليات على نمط الهنود والانويين في كندا، أو السكان الأصليين في استراليا والهنود في أمريكا. أما الأقليات القومية الثانوية فهي «مجموعة إقليمية متميزة تتصور نفسها أمة داخل دولة أكبر، وتتحرك خلف الأحزاب السياسية القومية لكي تحقق الاعتراف بكيانها كأمة، إما في شكل دولة مستقلة، أو من خلال حكم ذاتي إقليمي داخل الدولة الكبرى» (ج ١، ص: ٩٠).

أما الجماعات المهاجرة والتي اتخذت الدولة نحوها في البداية منهج الاستيعاب على أمل أن تندمج في المجتمع القائم، فقد تحولت إلى منهج اقرب إلى التعددية الثقافية منه إلى التكامل الاستيعابي (ج ١، ص: ٩٤).

ملاحظتي النقدية الرئيسة لهذه المنظومة

ذاتي مؤسساتي وغير إقليمي، أو على حكم ذاتي مؤسساتي وأقاليمي (جمع إقليم)، وليس بالضرورة أن تركز الأقلية في منطقة واحدة حيث انه في هذه الحالة تغلب عليها نزعة الانفصال وليس الحكم الذاتي، بمعنى حق تقرير المصير خارج الدولة وليس داخل الدولة القومية، وإذا كانت الأقلية مركزة في إقليم واحد يحاذي الدولة الأم تغلب عليها النزعة الاستعادية (Irredentist) إلى الدولة الأم القومية أكثر من نزعة الحكم الذاتي.

في المجمل فان كتاب ويل كيمليكا حول أوديسا التعددية الثقافية عمل هام وجاد في فهم سياسات التعددية الثقافية، وهو جهد كبير يحتاجه أصحاب القرار قبل الباحثين والأكاديميين للتعاطي مع صعود خطاب الحقوق الجماعية وخطاب حقوق الأقليات.

مهند مصطفى

طبيعية. اعتقد أن الأقلية الأصلية لها الحق في الحصول على حقوق قومية أيضا وعدم حصر هذا المطلب في الأقليات القومية، التي يفصلها كيمليكا عن الأقليات الأصلية، اعتقد انه يمكن أن تكون الأقلية الأصلية أقلية قومية إذا أردنا استعمال منظومة كيمليكا التصنيفية.

الأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر تتعامل مع ذاتها الجماعية كأقلية أصلية وفي نفس الوقت كأقلية قومية، لها مطالبها في الحقوق الثقافية والحقوق القومية الجماعية وهي مطالب تتكامل مع بعضها بعضاً، ولا تنفصل إذ لا يمكن الفصل بينها.

القضية الأخرى، هي حصر حقوق الأقلية القومية في حكم ذاتي إقليمي، والتشديد هنا على إقليمي، بمعنى أن كيمليكا يربط بين تركيز الأقلية القومية في إقليم معين وبين قابليتها (إلى جانب حقها) على المطالبة بحكم ذاتي.

ولكن ماذا عن الأقليات القومية التي لا تتركز في إقليم واحد متصل جغرافياً، بل تتوزع في أقاليم متعددة بسبب تبني الدولة القومية سياسات استيطان لصالح المجموعة المسيطرة، كما ذكر الكاتب سابقاً كأحد أهم مميزات الدولة القومية. اعتقد أن الأقليات القومية المبعثرة جغرافياً ولكن المتحدة في وعيها القومي تستحق أيضا الحصول على حكم